اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٥	١٤٨٢
اليورو	١٨٣٠	١٨٤٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٦٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٥٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٤٢٠	٤٣٠
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨

اسعار المواد الغذائية

المادة	الوحدة القياسية	معدل السعر
بيض المائدة	طبقة ٣٠ بيضة	٣٥٠٠
زيت نباتي تركي	عبوة لتر	١٦٥٠
لحم البقر	١ كغم	٦٥٠٠
لحم الغنم	١ كغم	٦٥٠٠
لحم الدجاج المستورد	١ كغم	٢٥٠٠
لحم الدجاج المحلي	١ كغم	٣٠٠٠
معجون طماطة ايراني	علبة ١ كغم	١٥٠٠

مآل مردودات تأجير او بيع المشاريع الحكومية

(١ - ٢)

في ضوء ما تشكله مردودات ايجار او بيع المشاريع الحكومية من اهمية ، ولما تكتنف هذه المهمة من صعوبات واتجاهات مهمة ، بات من الضروري اصلاح القطاع العام الذي تحول من قائد لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى عبء على الميزانية العامة للدولة ،

د. باتم خليفة

فمنشآت القطاع العام في غالبيتها خاسرة وخاصة بعد احداث الحرب الاخيرة في ٩ / ٤ / ٢٠٠٣، حيث يمتلك العراق ما يقارب (١٩٢) مشروعاً مملوكاً للدولة يعمل فيها ما مجموعه (٥٠٠٠٠٠) شخص وان قوة العمل هذه تعيل جزءاً مهماً من السكان. وبعد احداث نيسان عام ٢٠٠٣ عانى الكثير من المشاريع من عمليات السلب والنهب والتدمير، واغلب هذه المشاريع اصبحت خارج الخدمة ومعطلة، ويمكن تصنيف هذه المشاريع إلى مجموعتين:

١-المؤسسات والمنشآت والشركات التي باتت تشكل عبئاً مالياً على الدولة، فمن المفروض اما ان تصفى او ان تندمج مع بعضها لتكوين وحدات متكاملة ذات جدوى فنية واقتصادية.

٢-تحديد المؤسسات والمنشآت والشركات التي تعتمد على المستلزمات الانتاجية من المواد الاولية المحلية والتي يزداد الطلب على منتجاتها مثل المنتجات الزراعية، الاسمدة الكيمياوية، المنتجات البلاستيكية، الصناعات الهايدروكاربونية، والصناعات البترو كيماوية والسمنت حيث ان تأجيرها يمكن تنفيذه عبر تشكيل لجان في الوزارات المعنية لتدقيق حساباتها والبت في مسألة الغائها او تصفيتها. ان القصد من سياسة التأجير هو اعادة النظر في السياسات المتعاقبة بملكية الدولة للمرافق العامة والوسائل الانتاجية والخدمية وكذلك في التشريعات المنظمة لها واسلوب تنفيذ المشروعات من قبل الدولة او من قبل القطاع الخاص المحلي من اجل اقرار سياسات التسعير والرقابة عليها واعداد الموازنات والبيانات الختامية.

وتعتمد هذه المشاريع على دعم الخزينة العامة بتمويلها، وكثيرا ما كانت هذه المشاريع تعمد إلى اخفاء الفشل والخسائر بذرائع سياسية واجتماعية ووطنية مكبدة الخزينة العامة للدولة الخسائر الفادحة وتراكم العجوزات عاماً بعد آخر بدلاً من تشكل قواعد انتاجية للاقتصاد العراقي بشكل عام ورافداً ومورداً للخزينة بشكل خاص، وهناك الكثير من المشاريع التي صدرت قرارات ببيعها وعلى الاخص بعد عام ١٩٨٧ نظراً لانها خسرت، على الرغم من الدعم الذي تلقته هذه المشاريع للنهوض بواقعها الاقتصادي الاستثماري. وازاء هذه المظاهر السلبية لانخفاض الكلفة الانتاجية في وحدات القطاع العام ساد الاعتقاد لدى الحكومة بان القطاع العام بات اكثر مما ينبغي، وان كلفة الاحتفاظ بهذه الوحدات اصبحت مرتفعة على اقتصادها لذلك لا بد للحكومة من التطبيق الجاد للاصلاح الاقتصادي لهذه الوحدات من خلال تأجيرها للقطاع الخاص المحلي بعد ان عجز القطاع العام عن تحقيق ما كان مستهدفاً منها باعتبارها وسيلة جيدة وفعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية بعد ان اصبحت عالة عليها.

وبهذا الصدد نود عرض الموضوع مستشرفين الاسباب والمنطلقات وفق نقاط العرض التالية:

اولاً: الاسباب الموجبة لتأجير المشاريع الحكومة من منظور اقتصادي:

يمكن تحديد ابرز الاهداف والاسباب الموجبة لعملية تأجير المشاريع الحكومية بالآتي:

أ-رفع كفاءة المشروعات الاقتصادية وزيادة انتاجيتها وقدرتها التنافسية.

ب-الاسهام في تشجيع الاستثمارات المحلية والعربية والدولية بتوفير مناخ استثماري جاذب لها.

ج-تحفيز الادخارات الخاصة وتوجيهها نحو الاستثمار طويل المدى تعزيزاً لسوق رأس المال المحلي والاقتصاد الوطني.

د-تخفيف العبء المالي عن الخزينة العامة للدولة بوقف التزاماتها بتقديم المساعدات والقروض للمشاريع المتعثرة والخاسرة.

هـ-ادارة المشاريع الاقتصادية العامة باساليب حديثة بما في ذلك استخدام التقنية المتطورة بهدف تمكين هذه المشاريع من ايجاد اسواق مستقرة وفتح اسواق جديدة من خلال قدراتها على المنافسة في الاسواق العالمية.

ثانياً: المرتكزات الاساسية والمنطلقات العامة لعملية تأجير المشاريع الحكومية:

ان تحقيق اهداف التأجير لا بد له من توفر جملة من السياسات والمرتكزات التي تنطلق منها عملية التأجير ومن ثم تبني حزمة من الاجراءات والادوات الضرورية اللازمة لتنفيذ عملية التأجير والتي تتمحور في الآتي:

أ-يتوجب اعادة توزيع الادوار بين القطاعين العام والخاص بحيث تتفرغ الحكومة لمهماتها الاساسية في رسم الاستراتيجيات والسياسات والرقابة والتنظيم والتركيز على الانشطة التي هي من صميم عملها كالأمن والصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية نتيجة للانفلات الامني وعدم الاستقرار اينما تتسع دائرة نشاط القطاع الخاص بعيداً عن الاحتكارات لتشمل مشاريع القطاع العام التي يمكن ان تدار على اسس تجارية ومالية.

ب-توفير الادارة السياسية والدعم الرسمي لعملية التأجير والالتزام على مختلف الصعد السياسية لتأمين حقوق المؤجرين.

ج-التحوط المسبق للاثار الجانبية التي قد تنجم عن تأجير المشاريع الحكومية واخذ انعكاساتها السلبية على المجتمع بالحسبان.

د-اعتماد تأجير المشاريع الحكومية كنهج لاستمرار التنمية الشاملة وتحقيق النمو المستدام ومواصلة التوجه الاصلاحي في المجالات الاقتصادية والادارية.

هـ-تهيئة الظروف لايجاد وتطوير بيئة تنافسية في ظل اقتصاديات السوق سعياً نحو الاستفادة من المزايا التي تنتجها المنافسة فيما يتعلق برفع الكفاءة الادارية والانتاجية وتخفيض الاسعار.

و-وجوب استخدام عوائد التأجير بحكمة وعقلانية يقود بالنفع على الاقتصاد العراقي لتطوير المشاريع الاخرى في ادامة راس المال التشغيلي.

ثالثاً: هيكلية انماط تأجير المشاريع الحكومية:

يمكن تحديد التوجهات التي من شأنها تعزيز انماط تأجير المشاريع الحكومية على وفق ما يلي:

أ-دراسة الاجراءات القانونية الواجب اتباعها لتكون عملية التأجير سليمة.

ب-تحديد قيمة تأجير المؤسسة او المنشأة او الشركة او حصة الدولة وانماط هذا التحديد حتى لا يقال ان المسؤولين باعوا املاك الدولة بثمن بخس.

ج-اهلية من تنقل اليهم المؤسسات او المنشآت او الشركات سواء كانوا في القطاع الخاص ام العاملين باجر ام اصحاب المصالح المالية والاقتصادية.

د-تعهد المستأجر بضمان حقوق المنتسبين وتدريب الملاك واستخدام الخبراء لتطوير ذلك.

هـ-تصور المستأجر عن المسلك التكنولوجي للآلات والمعدات والمكائن المستخدمة الحالية والمستقبلية وتحديد اساليب التشغيل.

و-توفير مستلزمات الانتاج من القطاع العام وتحديداً بتوفير حصة من المواد الاولية المحلية والمستوردة وكذلك الاحتياجات الاساسية من الكهرباء والماء والوقود.

رابعاً: المعوقات التي تعترض تأجير المشاريع الحكومة من منظور سياسات الاقتصاد الكلي.

المانيا تحذر من خطر ارتفاع أسعار النفط على النمو

برلين / الوكالات

حذر وزير الاقتصاد الألماني فولفغانغ كليمنت من خطر استمرار ارتفاع أسعار النفط على النمو الاقتصادي الألماني والعالمي العام المقبل.

وقال كليمنت للصحفيين خلال عرض توقعات الحكومة الألمانية عن النمو إن تقديرات تطورات أسعار النفط هي أكبر عناصر عدم التيقن.

وأشار إلى أن ارتفاع أسعار النفط فوق ٦٠ دولارا للبرميل يحد من النمو على المستويين المحلي والعالمي.

وأعادت الحكومة تقدير توقعاتها للنمو بالخفض لعام ٢٠٠٥ إلى ٠,٨ من ١٪ وخفضت توقعات النمو للعام المقبل إلى ١,٢ من ١,٦٪ على افتراض أن سعر مزيج برنت سيبلغ ما متوسطه ٦٠ دولارا للبرميل عام ٢٠٠٦.

وتجاريا تم تداول النفط في العقود الآجلة بأسعار دون ٦٠ دولارا للبرميل بعد تهدئة مخاوف بشأن الإمدادات مع مؤشرات على وجود كميات مناسبة من مخزونات الوقود.

وهبط سعر الخام الأميركي الخفيف في عقود تسليم كانون الأول المقبل ٤٥ سنتا إلى ٥٩,٥٧ دولارا للبرميل في المعاملات الإلكترونية الأوروبية عبر بورصة نيويورك التجارية (نايمكس).

كما انخفض سعر خام برنت في العقود الآجلة للشهر نفسه ٦١ سنتا إلى ٥٧,٣٠ دولارا للبرميل في بورصة البترول الدولية اللندنية.

هيئة الاوراق المالية ومسؤوليتها عن التداولات الامينة

في الهم الاقتصادي

حسام الساموك

اذا ما تعرضنا لما يعاني منه دور سوق الاوراق المالية من تلكؤ - يبدو انه متعمد غالباً - ليتاح لحلقات من المنتفعين خارج كل اطر النزاهة والمشروعية ان يستزيدوا من ثراء فاحش على حساب انهاء أي دور - قد يرونه هامشياً - لصغار المساهمين، فان من الاهمية بمكان ان نسلط الضوء على دور مؤسسة يجدر ان يكون دورها اكثر فعالية في اداء السوق، وهذا قائم في كل بلدان العالم التي تتخلل البورصة موقعاً في حركتها الاقتصادية.

وهنا يبرز الدور المفترض لهيئة الاوراق المالية التي شكلت العام الماضي برئاسة موظف بدرجة وزير وعضوية مجموعة من المعنيين بالشأن الاقتصادي يتقاضى كل منهم مرتب وكيل وزارة فضلاً عن الامتيازات المتعارف عليها لتلك الدرجات الوظيفية الخاصة.

لكن ما يثير الاسى - بكل صراحة - ودون ان ينبغي اثارة غضب تلك الهيئة، ان هيئة الاوراق المالية باعتبارها المرجعية الفنية لسوق الاوراق المالية والجهاز الرقابي المسؤول مباشرة عن سلامة التداولات في السوق، لم تقو على اتخاذ أي اجراء يحد - او يسائل في الاقل - ادارة السوق لافتقادها - كما تؤكد جملة من الشواهد ذلك - المعلومات الكفيلة بآليات عمل السوق، لذلك استطابت ان تظل بعيدة عن الاضواء اولاً (عين الحسود) ودربكة السوق التي تحتاج إلى عين (تفتح باللبن)، فضلاً عن احراجات المعارف وذوي النفوذ، إلى حد ان احد اعضاء الهيئة اقر في اجتماع عام بقوله "كلما نتدخل بموضوع يقولون لنا: هذا ليس من صلاحيتكم" فيما فضح عضو آخر ضعف معلوماته عن السوق حين يفترض انه احد مرجعياته المسؤولة عندما تحدث في جلسة عامة عن حداثة تجربة البورصة في العراق التي لا يزيد عمرها عن سنة واحدة، فنهض له احد الحاضرين ليصحح معلوماته بان ما حدث قبل سنة، هو استئناف لفعالية سوق الاوراق المالية بعد ان تعطلت تداولاته في اعقاب احداث الحرب الاخيرة عام ٢٠٠٣، وان عمر سوق الاوراق المالية يربو على ثلاثة عشر عاماً من التداولات المستمرة حيث كانت جلسات السوق تتوزع على ثلاثة ايام اسبوعياً في حين لم تفلح حركة السوق الحالية في ان تكسر حالة الجلستين اسبوعياً.

نعود ثانية لنحث على ان تكون هيئة الاوراق المالية حاضرة في تداول السوق وحامية لمصالح المستثمرين التي تنتهك يومياً بفعل نفوذ فئة من الوسطاء تمكنت عبر تزوير الانتخابات والمناورات المدانة ان تفرض سطوتها على ادارة السوق واحتوائها موقع القرار فيه وتعطيل آليات التداول الامينة في اداءه.

ان الفضائح المتنوعة التي مررت، او تم اعتمادها من قبل ادارة السوق - بقصد او دونه - يجدر ان تتابع بدقة من قبل الهيئة بانتداب مراقبين متخصصين يتمتعون بالنزاهة والموقف المسؤول والا فان استئناف فعاليات السوق بعد انتقاله المنتظر إلى موقعه الجديد سيدعم بالضرورة شهوة من روج لصفقات مشبوهة بالامس ليغدو السوق الجديد - وهذا ما لا يتمناه الجميع كما يفترض - بؤرة اكثر حرية للمخالفات والتداولات المدانة.

غرفة تجارة بغداد توقع اتفاقيات للتعاون التجاري والاقتصادي مع دول الجوار

بغداد / رياض القره غولي

قال رئيس غرفة تجارة بغداد محمد حسن القزاز ان الغرفة وقعت مؤخراً عدداً من اتفاقيات التعاون التجاري والاقتصادي مع عدد من دول الجوار في اطار تفعيل الشراكات الاقتصادية معها.

واوضح لـ (في الحدث الاقتصادي) ان الاتفاقيات الاولى ابرمت مع شركة توسعة للتجارة العالمية (اروند) الايرانية بعد زيارة وفد من الشركات الايرانية للغرفة تتضمن اقامة معرض تجاري للصناعات الايرانية لمدة عشرة ايام، مبيناً ان اقامة هذا المعرض يأتي في اطار تعزيز الروابط الاقتصادية والتجارية وتعزيز الشراكات التجارية بين الشركات ورجال الاعمال والتجار في كلا البلدين.

واضاف ان غرفة تجارة بغداد سبق لها ان وقعت مذكرات تفاهم مع غرفة تجارة وصناعة ومعادن طهران وغرفة تجارة شيراز وغرفة تجارة كرمنشاه خلال زيارة وفد غرفة تجارة بغداد لايران في وقت سابق من هذا العام، بهدف توسيع آفاق التعاون التجاري والاقتصادي مع الغرف الايرانية المذكورة ودعم آليات التنمية التجارية بين المؤسسات والمنظمات الاقتصادية بالاضافة إلى تكثيف الزيارات المتبادلة لمندوبي الاوساط التجارية في كل من العراق وايران، حيث شملت المدة الاخيرة مشاركة تجار عراقيين في معرض كرمنشاه التجاري في ايران.

واشار إلى ان غرفة تجارة بغداد وقعت اتفاقية تعاون تجاري واقتصادي مماثلة مع اتحاد الغرف التجارية السورية لتطوير آفاق التعاون بين البلدين وتعزيز اسهامات الشركات السورية في تنمية الاقتصاد العراقي.

وذكر ان الاتفاقية نصت على سعي البلدين إلى اقامة منطقة تجارة حرة بينهما وتنمية التبادل التجاري وانتقال عناصر الانتاج في ضوء القوانين والتعليمات النافذة واقامة معارض تجارية وتبادل زيارات الوفود التجارية بالاضافة إلى التعريف بفرص ومجالات الاستثمار والتشريعات الخاصة بها.

حركة السوق

اسواقنا في رمضان

بغداد / يحيى الشرع

مازالت أسعار الفواكه والخضر في اسواق الجملة وتحديدا في علوتي بغداد والرشيد محافظة على ارقامها العالية وخاصة في شهر رمضان والتي شكلت عبئا ثقيلا على المواطنين.

الحدث الاقتصادي قامت بجولة في هاتين العلوتين مسجلة اخر أسعار الجملة للشراء من قبل البقالين أو المواطنين فكانت الاسعار بالكيلو. الطماطة ٦٠٠ دينار ، البطاطا ٣٧٥دينارا باذنجان ٢٠٠ . ٣٠٠ دينار، بصل ٢٧٥ . ٣٠٠ دينار، خيار ٤٧٥ ديناراً، فاصوليا خضراء ٧٥٠ دينارا، تفاح ايراني اصفر ٦٥٠ دينارا، تفاح ايراني احمر ٧٥٠ دينارا، لالنكي ٧٥٠ . ٨٥٠ دينارا، خوخ ١٢٥٠ ديناراً. اما الموز فقد حافظ على اسعاره اذ وصل سعر الكرتونة (عبوة ١٨ كيلو) (٢٣ ألف دينار).

وشكا الجميع من ارتفاع الاسعار.. البقال والمواطن واصحاب المكاتب والفلاح واشاروا الى غياب دعم وزارة الزراعة.. بشار اسماعيل العامري صاحب دكان بقالة قال هناك العديد من الأسباب التي ادت الى ارتفاع الاسعار اهمها بأعتقادي هو غياب المنتوجات الزراعية المحلية والسبب ان انتاج فلاحينا لفصل الصيف فقط ولا يملكون التقنيات الحديثة لمواصلة الزرع على مدار السنة كما هو الحال عند الفلاح في دول الجوار قاطبة وهذا الامر ساعد أصحاب مكاتب البيع في العلوة على وضع الاسعار الكيفية التي تناسب ربحهم ومدى قناعتهم ومن دون الرجوع الى الموازين الاخلاقية لاسيما ان هذه العلاوي تشهد غيابا كاملا لاجهزة الدولة الرقابية والزراعية والمهنية.

وقال فلاح اخر ترك مهنته واخذ يشتغل بسيارته (البيك آب) لنقل الحمولات: ان الغش والتلاعب واتفاق أصحاب المكاتب هو السبب الرئيس في استمرار الاسعار وكذلك فرض (١٢٪) عمولة على الفلاح والبقال هي نسبة كبيرة.. واكتشفنا ان جميع المنتوجات الزراعية تغش بطريقة الوزن بزيادتها من خلال وضع الحشيش واوراق الشجر وبكميات كبيرة لترجح الوزن لصالحهم فيتم بيعها مجزأة.

عبد المجيد حمد المعيني صاحب مكتب لبيع الفواكه والخضر قال للاسف هناك اتهامات كثيرة توجه الينا من قبل الجميع على أساس ان الاسعار الملتهبة هي من تخطيط مكاتبنا لكن الحقيقة تكمن في أسعار المستورد مضافا اليها اجور النقل والتحميل والتاخير عند الحدود اذ حسب علمنا هناك عشرات المركبات الكبيرة والمحملة بالمواد الزراعية واقفة عند نقاط التفتيش ولا نعرف سبب هذا التأخير. هذا من جهة والجهة الاخرى هي المنتوج الزراعي لفلاحنا فأغلبه من النوع الرديء وغير معامل تقنيا قياسا بالمنتوج المستورد..

عدد من المواطنين قالوا ان المكاتب بشكل رئيس هي التي تتحكم ببورصة اسواق الفواكه والخضر ولا هم لهم الا الربح الكبير والسريع وعلى حساب المواطن مستفيدين من غياب كامل لاي نشاط للدولة في هذا المجال اذ كان يتعين على الحكومة ان تتحكم بهذه الأسواق لمصلحة المواطن كما هو الحال في دول الجوار والعالم ولا نعرف سبب رفع الحكومة يدها عن هذه القضية الرئيسية التي تتحكم بالامن الغذائي وتداعياته..